



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 2023/7/11

حتى لا تنسى: مقال المحكمة هوكول في صحيفة نيويورك تايمز: كلارنس توماس وبريت كافاناوغ قد يغيران حياة الناجين من العنف المنزلي

نشرت صحيفة نيويورك تايمز اليوم افتتاحية بقلم المحكمة كاثي هوكول حول قرار المحكمة العليا القادم الذي يمكن أن يكون له تداعيات كبيرة على الناجين من العنف المنزلي. يتوفر نص المقال أدناه ويمكن الاطلاع عليه عبر الإنترنت [هنا](#).

عندما بلغت والدتي من العمر 70 عامًا، كانت لديها أمنية عيد ميلاد فريدة. فبدلاً من إقامة حفلة أو تحضير كعكة، أخبرت عائلتنا أنها بحاجة إلى مساعدتنا لفتح منزل مؤقت للناجيات من العنف المنزلي وأطفالهن.

لقد رأيت أن هدية عيد الميلاد هذه تتويجاً لحياة قضتها في الكفاح من أجل الناجيات من سوء المعاملة، وهي رحلة بدأت في سبعينيات القرن العشرين عندما كان من الشائع استخدام مصطلحات مثل "النساء اللاتي يتعرضن للضرب"، ولم يكن لدى الناجيات سوى أماكن قليلة يلجأن إليها. بعد بضعة أشهر من عيد ميلاد أمي، فتح منزل كاتلين ماري أبوابه - وسمي تكريمًا لوالدتها، كاتلين ماري، إحدى الناجيات من العنف المنزلي.

عندما ولدت، منحتني والدتي اسم كاتلين ماري، وكان لنشاطها المستمر طوال حياتها نيابة عن الناجيات تأثير كبير عليّ. إن آثار العنف المنزلي لا تقتصر على جيل واحد، ولا ينبغي ليقظتنا تجاهه أن تكون كذلك. هذا مجرد سبب واحد للقلق الشديد بشأن نتيجة قضية منتظرة في محكمة العليا بالولايات المتحدة ضد رحيمي، والتي ستقرر العام المقبل ما إذا كانت ستؤيد قانون سلامة السلاح الذي يحمي الناجين من العنف المنزلي.

أعلنت المحكمة العليا مؤخرًا عن خطط للنظر في قضية رحيمي، والتي من المرجح أن تعتمد على قرار التعديل الثاني للمحكمة الأخير، الدعوى المرفوعة من جمعية ولاية نيويورك للبنادق والمسدسات ضد بروين. في هذه القضية، ألغت الأغلبية بقيادة القاضي كلارنس توماس قانون إخفاء السلاح المحمول في نيويورك الذي كان موجودًا في الكتب لأكثر من قرن — بدعوى أن قوانين الأسلحة في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون متسقة مع وقت سابق، عندما كانت البنادق أسلحة نارية شائعة. وبذلك، جردت المحكمة أداة مهمة كنت أمتلكها كحاكمة للحفاظ على سلامة سكان نيويورك. لو تُرك القرار دون رادع لسمح للأسلحة النارية الأكثر فتكًا من أي وقت مضى بإغراق مجتمعاتنا وأعمالنا وحاناتنا ومطاعمنا وحتى عربات مترو الأنفاق المزدهمة. كلمة ضالة، أو ضربة حادة، قد تؤدي على الفور إلى عواقب مدمرة تهدد الحياة.

الآن، في قضية رحيمي، ستقرر المحكمة العليا ما إذا كانت الأسلحة النارية القاتلة يمكن أن تغمر منازل الناجين من العنف الأسري. تصل القضية إلى المحكمة بعد صدور قرار من الدائرة الخامسة لصالح المعتدين. قررت الدائرة الخامسة أنه لا يمكن للحكومة منع الشخص المسمي، الذي أصدرت محكمة ضده أمر حماية من العنف المنزلي، من حيازة سلاح ناري مميت. من خلال إلغاء قانون فيدرالي يهدف إلى حماية الناجين من سوء المعاملة، طرحت محكمة الاستئناف نظرية قانونية شائنة تدعي أنه للأفراد الصادر بحقهم أوامر عنف منزلي حق دستوري في امتلاك سلاح. باستخدام حجة القاضي توماس المركزية تاريخيًا من بروين كسابقة، يمكن للمحكمة العليا أن تحكم بأن الناجيات من العنف المنزلي اليوم يستحقن فقط الحماية التي كانت لديهن في القرن الثامن عشر — وهو الزمن الذي مضى قبل أن تتمكن معظم النساء من امتلاك العقارات أو العمل خارج المنزل، ناهيك عن التصويت.

لا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك. يشير المسح الوطني للشريك الحميم والعنف الجنسي التابع لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها إلى أن حوالي 41 في المائة من النساء و26 في المائة من الرجال في الولايات المتحدة قد تعرضوا للعنف الجنسي أو العنف الجسدي أو المطاردة من شريك حميم وأبلغوا عن تأثرهم به خلال حياتهم. ووفقًا لتقارير الجريمة الأمريكية، يتعرض للقتل 1 من بين كل 5 ضحايا جرائم قتل تقريبًا على يد شريك حميم، ويتعرض أكثر من نصف ضحايا الإناث للقتل على يد شريك حميم حالي أو سابق. هنا في نيويورك، هناك ما يقرب من 80,000 جريمة خطيرة مثل الاعتداءات والجرائم الجنسية وانتهاكات أوامر الحماية كل عام في جميع أنحاء الولاية، وتشير البيانات أن ما يقرب من 1 من 5 جرائم قتل مرتبطة بالعنف المنزلي في نيويورك.

المحكمة العليا أمام خيار: يمكن أن تُدعن المحكمة لنظرية الدائرة الخامسة الخطيرة القائلة بأنه لا يمكن تنظيم الأسلحة لغرض حماية الناجين من العنف المنزلي، أو يمكنها دعم القانون الفيدرالي الذي يبقي الأسلحة بعيدًا عن أيدي الأفراد الخطرين.

قبل الاستماع إلى المرافعات الشفوية، لا توجد طريقة لمعرفة الطريقة التي ستقرر بها المحكمة العليا. إن الإعداد السابق الذي وضعه بروين مقلق للغاية. ومع ذلك، حتى داخل أغلبية المحكمة في بروين، كان هناك انقسام. حافظ القاضي توماس على تركيزه على الحجج التاريخية. لكن مداخلة القاضي بريت كافانو، الذي انضم إليه رئيس المحكمة العليا جون روبرتس، تركت مجالًا لبعض الحماية الأساسية، مشيرًا إلى أن "التعديل الثاني، إذا تم تفسيره بشكل صحيح، يسمح 'بمجموعة متنوعة' من لوائح الأسلحة."

ساعد هذا الاتفاق في إبلاغ رد نيويورك على بروين. بعد إلغاء قانون الأسلحة في ولاية نيويورك الذي يعود إلى قرن من الزمان، اتخذت خطوات فورية لاستعادة الحماية من العنف المسلح، بما في ذلك التوقيع على قوانين جديدة لتعزيز متطلبات التدريب وترخيص الأسلحة. في ربيع عام 2022، عززنا قوانين العلم الأحمر في ولايتنا، وسحبنا الأسلحة من أشخاص مثل المعتدين في المنازل الذين يشكلون خطرًا على أنفسهم أو على الآخرين وأغلقنا الثغرات التي جعلت المآسي في بوفالو وفي أوفالدي ممكنة كما هي في تكساس. ونتيجة لذلك، أصدرت المحاكم ما يقرب من 9,000 أمر حماية شديد الخطورة في العام الماضي، أي بزيادة 1,400 أمر في العام ونصف العام السابقين. اعتمادًا على نطاق قرار المحكمة في قضية رحيمي، يمكن أن تكون هذه الحماية في خطر أيضًا. بعد ارتفاع ضئيل خلال بداية الوباء في عام 2020، تعود نيويورك تدريجيًا ونبات إلى مستويات إطلاق النار قبل الوباء ولديها واحدة من أدنى خمسة معدلات للوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية. لقد قلت دائمًا إن السلامة العامة هي أولويتي القصوى كحاكمة، وأنا ملتزمة باستخدام كل أداة تحت تصرفي للحفاظ على مجتمعاتنا في مأمن من عنف السلاح.

لقد عرضت محكمة عليا متطرفة وخارجة عن السيطرة قوانين سلامة السلاح للخطر في بروين. في جميع أنحاء أمريكا، سينتظر الناجون من العنف المنزلي الآن في حالة من الخوف لمعرفة ما إذا كان القاضي كافانو زملاؤه يعتبرون القوانين التي تحمي الناجين "تفسر بشكل صحيح" بموجب الدستور.

لا يسعني إلا أن أتخيل ما ستقوله والدتي الراحلة عن هذه الهجمات القضائية على الناجين من سوء المعاملة. ولكن تكريمًا لها، وبالنيابة عن جميع سكان نيويورك، لن أتوقف أبدًا عن النضال من أجل العدالة.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)